مقدمـــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد!

فالذي يقرأ كتب التفسير على اختلاف مناهجها وألوانها، لا يخامره شك في أن كل ما يتعلق بالتفسير من الدراسات المختلفة قد وفَّاه المفسرون حقه من البحث والتحقيق، فالناحية اللغوية، والناحية البلاغية، والناحية الأدبية، والناحية النحوية، والناحية الفقهية، والناحية المذهبية، والناحية الكونية والفلسفية، كل هذه النواحي وغيرها، تناولها المفسرون المتقدمون بتوسع ظاهر ملموس، لم يتركوا مزيداً لمستزيد لمن جاء بعدهم – إلى ماقبل هذا العصر بقليل – في إضافة عمل جديد، أو أثر مبتكر يقومون به في تفاسيرهم التي ألّفوها، إلاّ عملاً قليلاً لا يعدو أن يكون جمعاً لأقوال المتقدمين، أو شرحاً لغامضها، أو نقداً وتفنيداً لما يعتريه الضعف منها، أو ترجيحاً لرأي على رأي، مما جعل التفسير يقف وِقفة طويلة، خالية من التجديد و الابتكار، حتى جاء عصر النهضة العلمية الحديثة، فاتجهت أنظار العلماء الذين لهم عناية واهتمام بدراسة التفسير إلى أن يتحرروا من قيد الركود والجمود، فنظروا في كتاب الله نظرة دقيقة فاحصة، ونهجوا منهجاً جديداً أثَّر في الاتجاه التفسيري للقرآن الكريم تأثيراً واضحاً، حيث رأوا ضرورة العمل على التخلص من الاستطرادات العلمية المتنوعة التي حشرت في

[1] الأستاذ المشارك في قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.

التفسير، و العمل على تنقية التفسير من القصص الإسرائيلي، وتمحيص ما جاء فيه من الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة على رسول الله ﷺ أو على أصحابه ﷺ، وإلباس التفسير ثوبا أدبياً اجتماعياً يُظهر روعة القرآن الكريم، وكونه الدواء الشافي لكل ما يعاني منه الفرد والمجتمع من أمراض تسببت في تخلف المسلمين في جميع مناحي الحياة، ويكشف عن مراميه الدقيقة وأهدافه السامية، ويحاول التوفيق بين ما جاء في القرآن الكرم، وما اكتشفه العلم الحديث من حقائق متعلقة بالإنسان، و الكون ومافيه.

وكل ذلك من أجل إشعار المسلمين وغير المسلمين أن القرآن هو الكتاب المَنَزَّل من الله تعالى للناس جميعاً، وهو الكتاب الخالد الذي يتمشى مع الزمن في جميع أطواره ومراحله.

و مما لا شك فيه أن هؤلاء المفسرين المعاصرين كانوا مخلصين لدينهم في أهدافهم هذه، وما قدَّموه من نتأجهم التفسيري كان رائعاً مفيداً، ولا يخفى ذلك، ولكن في العصر نفسه ظهر أُناس متطفلون على التفسير فنزلوا إلى هذا الميدان بدوافع وعوامل جعلتهم يفسرون القرآن الكريم بأفهام زائفة، فمنهم من حسب أن التجديدَ، ولو بتحريف كتاب الله سببٌ للظهور والشهرة، فبدأ يرفض التراث التفسيري، ويثور على المفسرين المتقدمين، ويرميهم بالسفه و الغفلة والجهالة، ويفسر كلام الله تفسيراً لا تقره لغة القرآن، ولا يقوم على أصول العقيدة والشريعة، و منهم من زعم أنه أوتي نصيباً من العلم، فبلغ مستوى العلماء مغتراً بما لديه، زاعماً أنه قد بلغ مبلغ الراسخين في العلم ، ناسياً أو متناسياً أنه جاهل بتلك الوسائل الضرورية من العلوم و الفنون لتفسير كلام الله تعالى، فراح ينظر في كتاب الله نظرة حرة لا تعرف الحدود و القيود، ولا تتقيد بأصل من أصول التفسير، ثم أخذ يهذي بأفهام فاسدة، تتنافى وما قرره أئمة الدين، ومنهم من هو مدفوع من جهات معادية للإسلام للقيام بهذه المهمة للتشويش على المسلمين في عقيدتهم وشريعتهم القائمتين على الكتاب و السنة.

هؤلاء النفر خاضوا في القرآن على غير هدى، فلم يراعوا في فهمه قوانين اللغة و أساليبها، ولم يدخلوا إلى تفسيره من باب السنة الصحيحة الموضحة للقرآن، وزعموا أنهم بماقاموا به أنصفوا البحث العلمي الحر،و الرأي الطليق، وقبل هذا وذاك أرضوا ضمائرهم.

أما ما نريد تقديمه من خلال هذه الورقة، فهو أنه بالرغم من تعدد مناهج المفسرين وتطورها وتوسعها في تفسير القرآن الكريم عبر العصور، ومنذ عهد الصحابة رضوان الله

عليهم، وإلى عصرنا هذا، نلاحظ أن هناك ثوابت منهجيةً، وقواعد وضوابط، لم يسع المفسرين إغفالها أو الاستغناءُ عنها، سواء من اتجه منهم إلى تفسير القرآن الكريم معتمداً فيه على المأثور وحده، أو من اتجه إلى تفسيره جامعاً بين المأثور منه و المعقول المحمود، إذ لم يجدوا بُدًّا من الاعتماد على تلك الثوابت و الضوابط التي ورثها الخلف من مفسري الأمة من سلف مفسريها من الصحابة و التابعين.

فتأتي هذه الورقة لتكشف عن أهمية هذه الثوابت و الضوابط، ودور الالتزام بها في صون المفسر من الوقوع في أخطاء التفسير والتأويل، والتي تعد صمام أمان له من القول في كلام الله تعالى بغير علم، وحتى لا يشمله الوعيد الوارد في قوله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار» كما تأتي الدراسة رداً على أولئك الذين يدعون إلى الاستغناء عن التراث التفسيري النقلي والعقلي في تفسير كلام الله، هذه الدعوة التي يهدف أصحابها إلى تحريف كلام الله تحريفاً معنوياً مفضياً إلى تخريب العقيدة والشريعة، من خلال تفسير آيات القرآن وفق أهوائهم ومشاربهم، وتأويلها تأويلاً لا يستند إلى أي أصل من أصول التفسير ولا إلى قواعد اللغة، يحاول أصحاب هذه الدعوة ليّ أعناق النصوص، وتأويلها بما يتمشى مع الواقع الفاسد أي جعل القرآن تابعاً للواقع، متأثرين بمناهج المدرسة الوضعية في تفسير النصوص المقدسة.

ونحن إذ نرفض الاستعانة بمناهج المدرسة الوضعية في تفسير القرآن الكريم، لأنها لا تصلح لذلك، لا نرفض الاستعانة بأي منهج يساعد في بيان المزيد من هدا يات القرآن، وفي استنباط الحكم، والأحكام، والأسرار، وأوجه الإعجاز منه ما لم يصطدم بتلك الثوابت و الضوابط، التي سيأتي الحديث عنها مستفيضاً في البحث، والتي تقررت وترسخت في مناهج علماء المسلمين المتقدمين و المتأخرين في تفسير القرآن الكريم.

مَنْ يحق له ويجوز التفسير؟

إن تفسير القرآن الكريم ليس كتفسير وشرح أي كلام غيره، إذ هو تفسير لكلام الله عزَّ وجلَّ، حيث أجمع **العلماء** أن التفسير من فروض الكفايات، وأجلّ العلوم الثلاثة الشرعية، قال الأصبهاني: "أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان تفسير القرآن الكريم، ويأتي هذا الشرف من جهات ثلاث:

١- من جهة الموضوع؛ لأن موضوعه كلام الذي هو ينبوع كل حكمة، ومعدن كل فضيلة، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم مابينكم، لا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه.

٢- من جهة الغرض والهدف؛ لأن الهدف منه الاعتصام بالعروة الوثقى، والوصول إلى السعادة التي لا تفنى.

٣- من جهة شدة الحاجة؛ لأن كل كمال ديني أو دنيوي عاجلي أو آجلي، مفتقر إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى"[١].

والخطأ فيه جسيم لمن لم يكن أهلاً له، وخطورة تفسيره بل صعوبته تأتي من اشتماله على علوم متنوعة، منها علم لم يُطلع الله عليه أحداً من خلقه، بل استأثر به وحده، كمعرفة حقيقة ذاته وصفاته وغيوبه التي لا يعلمها إلا هو، وهذا النوع لا يجوز الكلام فيه لأحد إجماعاً. ومنها علم أطلع الله عليه نبيه ﷺ، واختص به، وهذا لا يجوز الكلام فيه إلا له عليه الصلاة والسلام، ولمن أذن له الرسول. قيل: من هذا النوع أوائل السور. وقيل: إنها من النوع الأول.

ومنها العلوم التي علمها الله نبيه من المعاني الجلية والخفية مما أمر بتبليغه، ومن هذه العلوم ما لا يجوز فيه الكلام إلا بطريق السمع كالكلام في الناسخ والمنسوخ، والقراءات، وقصص الأمم الغابرة، وأسباب النُّزول، وأخبار الحشر والنشر والمعاد، ومن هذه العلوم ما يُعرف بطريق النظر والاستدلال، وهذا منه المختلف في جوازه، وهو ما يتعلق بالآيات المتشابهات في الصفات، ومنه المتفق على جوازه، وهو ما يتعلق بآيات الأحكام والمواعظ، والأمثال، والحكم، ونحوها لمن له أهلية الاجتهاد[٢].

ففيه ما هو خفي الدلالة يتطلب بذل الجهد وإعمال النظر لمعرفة المراد منه. لذلك كله لا يجوز تفسيره إلا لمن تتوفر فيه جملة من الشروط ذكرها العلماء وتقررت لديهم، ولا يجوز أن يتصدى لتفسيره ما لم يكن جامعاً للعلوم التي يحتاج إليها المفسر، فلا بدَّ أن يلمّ بجميعها، لأنها وسائل لفهم كتاب الله تعالى، وأدوات للكشف على أحكامه وحكمه وأسراره، وقد ذكر السيوطي هذه العلوم، وعدَّها فبلغت خمسة عشر علماً[٣]، وهي:

---

[١] انظر، السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج٢، ص٣٥٠.

[٢] انظر، **المصدر السابق**، ج٢، ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

[٣] انظر، **المصدر السابق**، ج٢، ص٣٥٩ - ٣٦١.

١- اللغة؛ لأنه بها يعرف شرح مفردات الألفاظ، ومدلولاتها بحسب الوضع، قال مجاهد: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب.

٢- النحو؛ لأن المعنى يتغير، ويختلف باختلاف الإعراب، فلا بد من اعتباره.

٣- التصريف؛ لأنه به تعرف الأبنية والصيغ، قال **الزمخشري**: من بدَع التفاسير قول من قال: إن «الإمام» في قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ**﴾ [الاسراء:٧١]، جمع «أمّ» وأن الناس يدعون يوم القيامة بأمهاتهم، قال: وهذا غلط أوجبه جهله بالتصريف؛ فإنّ «أمّا» لا يجمع على «إمام».

٤- الاشتقاق؛ لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف المعنى باختلافهما، كالمسيح هل هو من السياحة أو من المسح؟

٥- المعاني، والبيان، والبديع؛ لأنه يعرف بـ«المعاني» خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، ويعرف بـ«البيان» خواص التراكيب من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها، ويعرف بـ«البديع» وجوه تحسين الكلام، هذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسر، لأنه لابد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدرك بهذه العلوم.

٦- علم القراءات؛ لأنه به تعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض.

٧- أصول الدين: فما في القرآن من الآيات الدالة بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى، فالأصولي يؤول ذلك ويستدل على ما يستحيل وما يجب، وما يجوز في حقه تعالى.

٨- أصول الفقة؛ لأنه به يعرف استنباط الأحكام من الآيات.

٩- علم الناسخ والمنسوخ؛ لأنه به يعلم المحكم من غيره.

١٠- علم أسباب النزول والقصص؛ إذ بسبب النزول يعرف معنى الآية المنزلة فيه وتزال الإشكالية والتعارض الظاهر أحياناً بين الآيات.

١١- الفقه.

١٢- الأحاديث المبينة لتفسير المجمل والمبهم.

١٣- علم الموهبة: وهو العلم الذي يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم، وإليه الإشارة بحديث: «من عمل بما علم ورثه الله علم ما لا يعلم». ثم قال السيوطي: "فهذه العلوم التي هي كالآلة للمفسر، لا يكون المفسر مفسراً إلا بتحصيلها - أي مقبول التفسير - فمن فسر بدونها كان مفسراً بالرأي المنهي عنه، وإذا فسر مع حصولها لم يكن مفسراً بالرأي المنهي عنه.

لننظر إلى سير أعلام المفسرين الذين تركوا لنا تراثاً تفسيراً ضخماً في تفاسيرهم، هل كانوا بمستوى تفسير كلام الله من حيث توفر هذه الشروط فيهم؟ نعم كانو بهذا المستوى حيث توفرت فيهم هذه الشروط، فقد كانوا ملمين بهذه العلوم الضرورية نابغين فيها، إلى جانب ما كانوا يتسمون به من ورع وتقوى وإخلاص في نياتهم وحبهم لدينهم، كانوا يُقَدِّرون كتاب ربهم حق تقديره، يأخذون بالحيطة والحذر الشديدين في تفسيره، واضعين نصب أَعينهمِ المسؤولية الملقاة على عواتقهم إن أخطأوا فيه، خائفين أن يشملهم الوعيد الوارد في قوله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»، لذلك كله نقول لأولئك المتطفلين على التفسير، من الذين لم يؤتوا نصيباً من العلوم الضرورية لتفسير كلام الله تعالى نقول لهم: اتركوا التفسير لأهله أنتم لستم بأهل له، إنكم تفتقرون إلى أبسط شروط المفسر، وكفّوا عن حملتكم الظالمة على المفسرين المعتبرين، واتهامكم إياهم بالجهالة والغفلة وسوء الفهم، اتقوا الله وقولوا فيهم قولاً سديداً عسى الله أن يغفر لكم ما بدا منكم من سوء القول في حقهم.

إنهم لم يقدموا على تفسير كلام الله إلاّ بعد أن وجدوا أنفسهم مؤهلين لذلك، بل رأوا أنهم مسؤولون أمام الله تعالى إن لم يقوموا بهذه المهمة، وأن امتناعهم عن ذلك يدخل في باب كتمان العلم الذي يترتب عليه الوعيد الشديد.

يقول الشيخ ابن تيمية بعد ذكره آثاراً كثيرة على تحريم التفسير بالرأي المجرد: «فهذه الآثار الصحيحة وماشاكلها عن أئمة السلف محمولة على تحرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه، ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير، ولا منافاة لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما

سئل عنه مما يعلمه، لقوله تعالى: ﴿**لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ**﴾ [آل عمران:١٨٧] ولما جاء في الحديث المروي من طرق: «من سُئل عن علم فكتمه أُلجم يوم القيامة بلجام من نار»[١].

فالمفسرون المعتبرون ما كان لهم أن يفسروا على أهواء أنفسهم وشهواتهم، بل كانوا على علم فيما يفسرونه، وفق علوم وضوابط وثوابت منهجية، جعلتهم في مأمن من التأويل القائم على مجرد الرأي والهوى.

وبعد أن ذكرنا ما يحتاج إليه المفسر من وسائل وأدوات ضرورية للتفسير ننتقل إلى ذكر المصادر الضرورية التي ينبغي للمفسر اعتمادها في تفسيره، ولا يسعه إغفالها أو تجاوزها بأي حال من الأحوال، إنها مصادر أساسية في علم التفسير، ولا يمكن قبول أي تفسير إذا تجاوزها، ولذلك ظلت معتمدة، ثابتة لدى كل المفسرين الذين يُعتدُّ بتفسيرهم ابتداءً من عصر الصحابة وإلى يومنا هذا، وفيما يأتي بيانها:

أولاً: القرآن الكريم:

القرآن الكريم كان و لم يزل هو المصدر الأول من مصادر التفسير لدى المقسرين المعتبرين، وقد أشار **النبي** صلى الله عليه وسلم إلى ذلك حينما فسر بعض القرآن ببعض، لأن الله أعلم بمراده من كلامه، ولذلك قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن، فما أجمل منه في مكان فقد فسّر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بُسط في موضع آخر[٢]. لذا لا بد للمفسر أن ينظر في القرآن أولاً فيجمع ماتكرر منه في موضوع واحد، ليستعين بما جاء مسهباً على معرفة ماجاء موجزاً، وبما جاء مبيَّناً على فهم ماجاء مجملاً، ويحمل المطلق على المقيد، والعام على الخاص، وبهذا يكون قد فسر القرآن بالقرآن وفهم مراد الله بماجاء من الله في كتابه، وهذا المصدر لا يجوز لمفسر مهما كان أن يعرض عنه ويتجاوزه إلى غيره إلاّ بعد التأكد من عدم وجود تفسير للآية فيه.

وفيما يأتي نسوق بعض الأمثلة على تفسير القرآن بالقرآن قال تعالى: ﴿**وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ**﴾ [البقرة:١٨٧]، فإن كلمة ﴿**مِنَ الْفَجْرِ**﴾ جاءت إيضاحاً للمراد من كلمة ﴿**الْخَيْطُ الأَبْيَضُ**﴾ التي قبل الكلمة المفسِرة. وكذلك

[١] **مقدمة في أصول التفسير**، ص١١٣.

[٢] **الإتقان**، ج٢ ص٣٥١.

قوله تعالى: ﴿**قَالاَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ [الأعراف: ٢٣]، فإنه بيان للفظ ﴿**كَلِمَاتٍ**﴾ من قوله تعالى: ﴿**فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ**﴾ [البقرة: ٣٧]، على بعض وجوه التفاسير. وقوله تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنـــزِيرِ**﴾ [المائدة: ٣]، فإنه بيان للفظ ﴿**مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ**﴾ من قوله تعالى: ﴿**أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ**﴾ [المائدة: ١]، وقوله تعالى: ﴿**لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلاَةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ**﴾ [المائدة: ١٢]، فإنه بيان للعهدين في قوله: ﴿**وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ**﴾ [البقرة: ٤٠]، الأول للأول، والثاني للثاني. وقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ {٢} النَّجْمُ الثَّاقِبُ**﴾ [الطارق: ٢،٣]، فإن كلمة ﴿**النَّجْمُ الثَّاقِبُ**﴾ جاءت بيان لكلمة ﴿**الطَّارِقُ**﴾ وغير هذا كثير في القرآن يعلم بالتدبر فيه.

ثانياً: السنة النبوية المطهرة:

هذا هو الركن الثاني الذي لا يقوم تفسير مقبول بأي شكل من أشكال بدونه، فقد كان **الرسول** ﷺ هو الواسطة الوحيدة بين الله عزوجل والناس، والقرآن هو معجزته، ودستوره وبرنامجه الذي أعده الله له لإصلاح الإنسانية، وقد كلفه الله سبحانه بتبليغه، فقال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ**﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿**أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ [النحل: ٤٤]، فكان أمراً طبيعياً أن يفهم النبي ﷺ القرآن جملةً وتفصيلاً، إذ تكفل الله تعالى بالحفظ والبيان ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ {١٧} فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ {١٨} ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**﴾ [القيامة: ١٧-١٩]، كما كان أمراً طبيعياً أيضاً أن يفهم أصحاب النبي ﷺ القرآن في جملته، أي بالنسبة لظاهره، وأحكامه، أما فهمه تفصيلاً، ومعرفة دقائق باطنه، بحيث لا يغيب عنهم شاردة ولا واردة فهذا غير ميسور لهم بمجرد معرفتهم للغة العربية، بل لا بد لهم من البحث والنظر والرجوع إلى النبي ﷺ فيما يشكل عليهم فهمه، وذلك لأن فيه غير واضح الدلالة كالخفي والمشكل والمجمل والمتشابه، وغير ذلك مما لابد في معرفته إلى أمور أخرى، هذا بالإضافة إلى أن النبي ﷺ كان يفسر ماجاء في القرآن الكريم تفسيراً عملياً، حيث يذكر القرآن الكريم عبادات لم يكن للمسلمين معرفة سابقة بها قبل الإسلام وقبل نزول القرآن، فمثلاً الصلاة لم تكن معهودة لديهم فلابد من معرفة المطلوب في قوله تعالى: ﴿**وَأَقِيمُواْ**

الصَّلاَةَ﴾ [البقرة:١١٠]، فكان الرسول يفسر ذلك، وكذلك الزكاة والحج وجميع العبارات التي تتطلب أعمالاً معينة مخصوصة ينبغي فهمها للقيام بأدائها، فكان الرسول هو الشارح لها بأقواله وأفعاله. وهذا التفسير ملازم للقرآن، لايستغنى عنه أبداً، وليس لأحد أن يقول أستغني عن السنة بالقرآن الكريم فقد قال النبي ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا إني أوتيت القرآن ومثله»[1] عن الحسن البصري أن عمران بن الحصين كان جالساً ومعه أصحابه، فقال رجل من القوم: "لا تحدثونا إلاّ بالقرآن". فقال له: "ادن". فدنا فقال: "أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً، وصلاة المغرب ثلاثاً تقرأ في اثنتين؟! أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف سبعاً، والطواف بالصفا والمروة؟! ثم قال: أي قوم: خذوا عنا فإنكم والله إن لم تفعلوا لتَضِلُنّ"[2].

وفيما يأتي نسوق بعض الأمثلة على تفسيره صلى الله عليه وسلم للقرآن:

فمما جاء منه ﷺ مبيناً معنى المجمل من القرآن ماروي عن ابن عباس أنه قال: سأل رجل رسول الله ﷺ قال: «أرأيت قول الله: ﴿**كَمَا أَنزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ**﴾»؟ [الحجر:٩٠]، قال: اليهود والنصارى. قال: «﴿**الَّذِيْنَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ**﴾ ما عضين»؟ قال: آمنوا ببعض وكفروا ببعض[3].

كما روي عنه ﷺ أنه قال في قوله تعالى: ﴿**هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ**﴾ [الرحمن:٦٠]: «هل جزاء من أنعمت عليه بالتوحيد إلاّ الجنة»[4].

وعن ابن مسعود ﷺ قال: لما نزلت الآية: ﴿**الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ**﴾ [الأنعام: ٨٢]، شق ذلك على الصحابة، قالوا: يا رسول الله! وأينا لا يظلم نفسه؟ قال: «إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿**إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾ [لقمان: ١٣]، إنما هو الشرك»[5].

---

[1] الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، الجمعية العثمانية، ١٣٥٧هـ، ص٣٩.

[2] المصدر السابق ص٢٨، يوسف بن عبدالبر القرطبي، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة العاصمة القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ج٢، ص١٩١.

[3] **صحيح البخاري**، ج٥ ص٢٢٢.

[4] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)**، دار إحياء الكتب العربية، ج٤ ص٢٧٨.

[5] الإمام أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، (دار صادر)، ج١، ص٣٧٨، الإمام الترمذي، **الجامع الصحيح**، دار الفكر، كتاب التفسير، ج٤، ص٢٢٧.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نوقش الحساب عُذب». قلت: أليس يقول الله تعالى: ﴿**فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً**﴾ [الانشقاق: ٨]، قال: «ليس ذاك الحساب، وإنما ذاك العرض»[1].

والذي يرجع إلى كتب السنة يجد فيها أبواباً خاصة بالتفسير المأثور عن **النبي** اشتملت على تفسيره ﷺ لكثير من الآيات، غير أن القُصاص والوضاع زادوا في هذا النوع من التفسير كثيراً ونسبوا إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله، مما دفع علماء الحديث، ونقاده إلى التصدي لهم وبيان زيفه ووضعه.

بقي الحديث عن المقدار الذي فسره الرسول ﷺ من القرآن الكريم، هل شمل كله أو كثيراً منه أو قليلاً؟ سؤال يطرح نفسه، للإجابة عن هذا السؤال نستعرض آراء العلماء في ذلك حيث تختلف أنظارهم بين مبالغ ومقلل ومعتدل، كما يأتي.

١- من العلماء من ذهب إلى القول بأن الرسول ﷺ بين لأصحابه كل معاني القرآن، كما بين لهم ألفاظه، كالشيخ ابن تيمية الذي يستند في مذهبه إلى جملة من الأدلة من القرآن والسنة والعقل، فمن القرآن استند إلى قول تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ [النحل: ٤٤]، ومن الأثر استند إلى ما روي عن أبي عبد الرحمن السُّلمي أنه قال: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن، كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أنهم إذا تعلموا من النبي عشر آيات، لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً، ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة، ثم قال الشيخ ابن تيمية مؤكداً صحة وجهة نظره هذا: ومن المعلوم أن كل كلام فالمقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى بذلك، ثم قال: وأيضاً فالعاده تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم، كالطب والحساب، ولا يستشرحوه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم، وقيام دينهم ودنياهم، ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً[2].

---

[1] أخرجه الشيخان انظر، **صحيح البخاري**، كتاب العلم ج١ص٣٤، ومسلم كتاب الجنه، ج٨ص١٦٤، **ومسند الإمام أحمد**، ج٦، ص٤٧.

[2] انظر، **مقدمة في أصول التفسير**، ص٧٤ – ٧٥.

ويمكن الرد على استدلال الشيخ رحمه الله بالآية على ماذهب إليه بأن الله تعالى وكل إلى نبيه بيان ما كان الصحابة بحاجة إلى بيانه، وأما ماليسوا بحاجة إلى بيانه لكونه مفهوماً لديهم، خصوصاً وأنهم كانوا عرباً خلصاً نزل القرآن بلغتهم فلا داعي إلى بيانه، فلم يتعرض النبي إلى البيان الموكل إليه لعدم الحاجة، ولو كان النبي ﷺ فسر القرآن كله، وهم كانوا حريصين كل الحرص على نقل ماصدر منه ﷺ لوصل إلينا تفسير كل القرآن، وهذا مالم يحصل، كما نقلوا إلينا كل أحاديثه ﷺ.

أما الاستدلال بالأثر السابق فلا يدل على أن كل ما تلقوه لم يكن مفهوماً لديهم حتى يحتاجوا إلى تفسيره وبيانه، ولعل السبب في عدم تجاوزهم من تعلم آيات إلى آيات أخرى، هو أن الاعتماد كان على الحفظ، فما كانوا لينتقلوا من آيات إلى آيات أخرى إلا بعد إجادة حفظها. أما الاستدلال بالعادة إلى ماذهب إليه فلا ينهض دليلاً؛ لأن الصحابة كانوا يفهمون القرآن إلاّ ما أشكل عليهم فهمه منه حيث كانوا يرجعون إلى الرسول ﷺ لاستيضاحه. ولو رجعنا إلى كتب السنة المعتمدة التي خصصت باباً للتفسير المأثور عن الرسول ﷺ لم نجد تفسير كل الآيات، والشيخ ابن تيمية أعلم منا بذلك، ويمكن تأويل ماذهب إليه الشيخ بأن النبي ﷺظل بعد نزول الوحي عليه نيفاً وعشرين عاماً بين أصحابه مربياً ومعلماً وحاكماً فكان كل مايصدر منه من أقوال وأفعال وتقريرات بمثابة شرح وتفسير لكتاب الله عزّوجلّ، وإلاّ فلا يشك من كان على اطلاع على سنة رسوله ﷺ، أنه لم يفسر كل آيات القرآن الكريم، وذلك لعدم وجود الدواعي والمقتضيات لمثل هذا التفسير، لأن القرآن نزل بلغة العرب، فالأساليب المستعملة في البيان القرآني أساليب عربية فصيحة مفهومة بلهجة قُريش التي كانت معلومة لدى جميع القبائل العربية، إضافةً إلى حضور صحابة الرسول نزول الوحي ومعايشتهم أسبابه، حيث إن معايشة أحداث النزول وأسبابه تلقي بياناً وتوضيحاً على تفسير الآيات الكريمة، ولا يستدعي الرجوع إلى النبي للاستفسار عن معانيها، لهذه الأسباب ولصغر رقعة الدولة الإسلامية في ذلك العهد، لم تكن هناك حاجة إلى تفسير القرآن كله، وإنما الحاجة ازدادت كلما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، ودخل في الإسلام غير العرب كما هو الحال في عصر الصحابة بعد وفاة الرسول ﷺ وفي عهد التابعين ومن بعدهم.

٢- من العلماء من ذهب إلى القول بأن رسول الله ﷺ لم يبين من معاني القرآن إلا القليل وممن ذهب إلى ذلك الخوييّ والسيوطي[١].

٣- المذهب الثالث في المسألة توسط بين المذهبين السابقين حيث يرى أصحابه أن الرسول فسر كثيراً من القرآن، ولكن هذا الكثير لم يصل إلى حد القول بأنه شمل كل القرآن، كما أن هذا التفسير لم يصل إلى حد القول بأنه قليل.

وبهذه المناسبة نذكر ما رجحه الشيخ الذهي في كتابه"التفسير والمفسرون"، في هذه المسألة بعد استعراضه لآراء العلماء حيث يقول: والرأي الذي تميل إليه النفس – بعد أن اتضح لنا مغالاة كل فريق في دعواه، وعدم صلاحية الأدلة لإثبات المدعى – هو أن نتوسط بين الرأيين، فنقول: إن الرسول ﷺ بيَّن الكثير من معاني القرآن لأصحابه، كما تشهد بذلك كتب الصحاح، ولم يبين كل معاني القرآن، لأن من القرآن ما استأثر الله بعلمه، ومنه مايعلمه العلماء، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتها، ومنه مالا يعذر أحد في جهالته، كما صرح بذلك ابن عباس فيما رواه عنه ابن جرير الطبري، وبديهي أن الرسول ﷺ لم يفسر لهم ما يرجع فهمه إلى معرفة اللغة العربية، لأن القرآن نزل بها، ولم يفسر لهم ما تتبادر الأفهام إلى معرفته، وهو الذي لايعذر أحد بجهله، لأنه لا يخفى على أحد، ولم يفسر ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة، وحقيقة الروح وغير ذلك مما يجري مجرى الغيوب التي لم يطلع الله عليها نبيه، وإنما فسر النبي بعض المغيبات التي أخفاها الله عنهم وأطلع عليها نبيه، وأمره ببيانها لهم، وفسر لهم أيضاً كثيراً مما يندرج تحت القسم الثالث وهو ما يعلمه العلماء، ويرجع إلى اجتهادهم كبيان المجمل، وتخصيص العام، وتوضيح المشكل، وما إلى ذلك من كل ماخفي معناه، والتبس المراد به، ثم قال الشيخ الذهبي: وإن مما يدل على أن النبي لم يفسر كل معاني القرآن، أن الصحابة وقع بينهم الاختلاف في تأويل بعض الآيات، ولو كان فيه نص عنه ما وقع هذا الاختلاف، أو لارتفع بعد الوقوف على النص[٢].

---

[١] انظر، ما نقله السيوطي عن الخوّيي في **الإتقان**، ج٢ض١٧٤، وما ارتضاه السيوطي فيه أيضاً، ج٢ص١٧٩.

[٢] **التفسير والمفسرون**، ج١ ص٤٢

ثالثاً: أقوال الصحابة:

إن الصحابة هم الذين تربوا على يد الرسول ﷺ، وتعلموا في مدرسته، وتلقوا منه القرآن الكريم وتفسيره، فتذوقوا أسلوبه، وشاهدوا نزوله، وأحاطوا علماً بأسباب نزوله، وغير ذلك وبالجملة فهم حملة تراث النبوة وحماته ومبلغوه للناس، وبذلك عرفوا مالم يعرفه الآخرون، واطلعوا على مالم يطلع عليه غيرهم، لذلك كان لأقوالهم في التفسير أهمية تأتي في المرتبة الثالثة بعد المصدرين السابقين، ولا يسع أي مفسر معتبر إغفال هذا المصدر، أو تجاوزه والاستغناء عنه، ولذلك شدد العلماء على ضرورة الرجوع إلى أقوالهم، والأخذ بها إن لم يجد المفسر تفسيراً للآية في المصدرين السابقين، وكان موقفهم من التفسير المأثور عن الصحابة كالآتي:

- تفسير الصحابة له حكم المرفوع، إذا كان مما يرجع إلى أسباب النزول، وكل ماليس للرأي فيه مجال، أما ما يكون للرأي فيه مجال، فهو موقوف عليه، مادام لم يسنده إلى الرسول الله ﷺ.
- فماحكم عليه أنه من قبيل المرفوع، لا يجوز رده اتفاقاً، بل يأخذ المفسر به، ولا يعدل عنه إلى غيره بأية حال.

وأما ما حكم عليه بالوقف، فقد اختلفت فيه أنظار العلماء، فذهب فريق إلى أن الموقوف على الصحابي من التفسير لا يجب الأخذ به، لأنه لما لم يرفعه عُلم بأنه اجتهد فيه، والمجتهد يخطئ ويصيب، والصحابة في اجتهادهم كسائر المجتهدين، وذهب فريق آخر إلى أنه يجب الأخذ به، والرجوع إليه، لظن سماعهم له من رسول الله ﷺ، ولأنهم إن فسروا برأيهم فرأيهم أصوب، لأنهم أدرى الناس بكتاب الله تعالى، إذ هم أهل اللسان، ولبركة الصحبة والتخلق بأخلاق النبوة، ولما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، لاسيما علماؤهم وكبراؤهم كالخلفاء الأربعة وعبد الله بن مسعود، وابن عباس وغيرهم[1].

قال الزركشي: "اعلم أن القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لم يرد، والأول إما أن يرد عن **النبي** صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابة أو رؤوس التابعين فالأول يبحث فيه عن صحة السند، والثاني ينظر في تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان

[1] **مقدمة تفسير ابن كثير**، ج١ص٣.

فلا شك في اعتماده، أو بما شاهدوه من الأسباب والقرآن فلا شك فيه"[1].

يقول الشافعي عن منزلة الصحابة في العلم والاجتهاد والورع والتقوى: ((وهم فوقنا في كل علم، واجتهاد، وورع، وعقل، وأمر استدرك به علم، واستنبط به حكم، وآراؤهم أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا))[2] يقصد الشافعي وغيره أعلام الصحابة، إذ من البديهي أن الصحابة لم يكونوا على درجة واحدة بالنسبة لفهم معاني القرآن، بل تفاوتت مراتبهم في القدرة على فهم القرآن، وبيان معانيه المرادة منه، لاختلافهم في أدوات الفهم، وتفاوتهم في العلم بلغتهم، فمنهم من كان واسع الاطلاع فيها ملماً بغريبها، ومنهم دون ذلك، أضف إلى ذلك أن الصحابة لم يكونوا في درجتهم العلمية، ومواهبهم العقلية سواء، بل كانوا مختلفين في ذلك اختلافاً كبيراً قال مسروق: ((جالست أصحاب محمد ﷺ، فوجدتهم كالإخاذ -يعني الغدير- فالإخاذ يروّي الرجل، والإخاذ يروّي الرجلين، والإخاذ يروّي العشرة، والإخاذ يروّي المائة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم))[3].

قال السيوطي: اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير[4]. ولا يعني كلام السيوطي هذا أن ليس هناك آخرون تكلموا في التفسير من الصحابة، بل وجد غير هؤلاء تكلموا فيه كأنس بن مالك، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعائشة، إلاّ أن ما نقل عنهم في التفسير قليل جداً، و لم يكن لهم من الشهرة بالقول في القرآن ما كان للعشرة المذكورين، كما أن العشرة الذين ذكرهم السيوطي تفاوتوا فيما بينهم قلة وكثرة، فالخلفاء الثلاثة أبوبكر وعمر وعثمان ما نقل عنهم في التفسير نزر يسير، بسبب تقدم وفاتهم، واشتغالهم بمهام الخلافة، وعدم حاجة الناس إلى تفسيرهم، لوجودهم في مجتمع أهله كانوا على علم بكتاب الله، أما غيرهم فقد تأخرت وفاتهم إلى عصر كان أهله بحاجة إلى تفسيرهم، لذا كانوا أكثر تفسيراً للقرآن الكريم منهم.

---

[1] **الإتقان في علوم القرآن**، ج٢ص١٨٣.

[2] ابن الصلاح الشهرزوري، **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، ، دار الفكر، ص٢٦٣.

[3] الذهبي، **التفسير والمفسرون**، ج١ص٣٠.

[4] **الإتقان**، ج٢ص٣٧٢.

مصادر الصحابة في تفسير القرآن الكريم:

الصحابة كانوا يعتمدون في تفسيرهم القرآن الكريم على أربعة مصادر:

١. **القرآن الكريم:** من المعلوم أن القرآن الكريم قد اشتمل على الإيجاز والإطناب، وعلى الإجمال والتبيين، وعلى الإطلاق والتقييد، وعلى العموم والخصوص، مما يقتضي النظر في القرآن لجمع ما تكرر منه في موضوع واحد، ثم الاستعانة بماجاء مسهباً على معرفة ماجاء مجملاً، وهكذا وبذلك يكون المفسر قد فسر القرآن بالقرآن، وفهم مراد الله بماجاء عن الله تعالى، هذا المنهج هو الذي سار عليه الصحابة في التفسير، ولا يجوز لأحد مهما كان أن يغض الطرف عنه، ويتخطاه إلى غيره.

٢. **النبي ﷺ:** المصدر الثاني الذي كان الصحابة يرجعون إليه في تفسيرهم لكتاب الله تعالى، هو رسول الله ﷺ في حال حياته، وسنته بعد مماته، فكان الواحد منهم إذا أشكلت عليه آية رجع إلى رسول الله في تفسيرها، فكان يبين له ما خفي عليه لأن وظيفته البيان كما أخبر الله بذلك في كتابه: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ [النحل: ٤٤]، وكما نبه على ذلك الرسول حينما قال: « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه».

٣. **الاجتهاد:** كان الصحابة – أعني أعلامهم في التفسير – إذا لم يجدوا التفسير في كتاب الله، ولم يتيسر لهم أخذه من الرسول، أو العثور عليه في سنته، رجعوا في ذلك إلى اجتهادهم مستعينين بمعرفة أوضاع اللغة وأسرارها، ومعرفة عادات العرب، وأحوال اليهود والنصارى في جزيرة العرب إبان نزول القرآن، معتمدين مع ذلك على قوة وسعة الإدراك، ولم يكونوا على درجة واحدة في وسائل الإدراك هذه، بل كانوا متفاوتين في معرفتهم بهذه الأدوات، مما جعلهم يختلفون أحياناً في فهم بعض معاني القرآن، ولكن هذا الاختلاف كان يسيراً بالنسبة للاختلاف الذي وقع بين الأجيال اللاحقة بعدهم.

٤. **مسلمة أهل الكتاب من اليهود والنصارى:** المصدر الرابع للصحابة في التفسير هم أهل الكتاب، وذلك لأن القرآن يتفق مع التوراة في بعض المسائل، وبالأخص في قصص الأنبياء، وما يتعلق بالأمم الغابرة، وكذلك يشتمل القرآن الكريم على مواضيع وردت في الإنجيل كقصة ميلاد عيسى بن مريم عليه السلام ومعجزاته، غير أن القرآن اتخذ منهجاً خاصاً غير منهج التوراة والإنجيل، فلم يتعرض لتفاصيل جزئيات المسائل، ولم يستوف القصص من

جميع جوانبها، بل اقتصر من ذلك على موضع العبرة فقط، ولما كانت العقول دائماً تميل إلى الاستيفاء والاستقصاء، جعل بعض الصحابة يرجعون في استيفاء هذه القصص إلى من دخل في دينهم من أهل الكتاب، كعبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب من منبه وغيرهم من علماء اليهود والنصارى. وهذا بالضرورة كان بالنسبة إلى ما ليس عندهم فيه شيء عن رسول الله ﷺ، لأنه لو ثبت شيء في ذلك عن رسول الله ما كانوا يعدلون عنه إلى غيره مهما كان المأخوذ عنه، غير أن رجوع بعض الصحابة إلى أهل الكتاب لم يكن له من أهمية في التفسير ما كان للمصادر السابقة، إنما كان مصدراً ضيقاً محدوداً، فكانون لا يأخذون عن أهل الكتاب إلا ما يتفق وعقيدتهم، ولا يتعارض مع القرآن.

أما مميزات التفسير في عهد الصحابة فيتحدث عنها الشيخ محمد حسين الذهبي في نقاط جاءت في كتابه "التفسير والمفسرون"[1] وهي:

١- لم يفسر القرآن كله، وإنما فسر بعضه، وهو ما غمض فهمه، وهذا الغموض بدأ يزداد كلما بعد الناس عن عصر النبي ﷺ.

٢- قلة اختلاف الصحابة في فهم معاني القرآن.

٣- كان الصحابة كثيراً ما يكتفون بالمعنى الإجمالي، ولا يلزمون أنفسهم بتفهم معانيه تفصيلاً، فيكفي أن يفهموا من مثل قوله تعالى: ﴿**وَفَاكِهَةً وَأَبًّا**﴾ [عبس: ٣١]، أنه تعداد لنعم الله على عباده.

٤- الاقتصار على المعنى اللغوي الذي فهموه بأخصر لفظ مثل قولهم في تفسير: ﴿**غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ**﴾ المائدة: ٣]، أي غير متعرض لمعصية، فإن زادوا على ذلك فمما عرفوه من أسباب النُّزول.

٥- ندرة الاستنباط العلمي للأحكام الفقهية من الآيات القرآنية، وعدم وجود الانتصار للمذاهب بماجاء في كتاب الله، نظراً لاتحادهم في العقيدة، ولأن الاختلاف المذهبي لم يعم إلا بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم.

٦- لم يدون شيء من التفسير في هذا العصر، لأن التدوين لم يكن إلا في القرن الثاني.

٧- اتخذ التفسير في هذه المرحلة شكل الحديث، بل كان جزءاً منه، وفرعاً من

[1] انظر، **التفسير والمفسرون**، ج١ ص٧٣.

فروعه...وليس لمعترض أن يعترض على هذا القول بتفسير ابن عباس، فإنه لا تصح نسبته إليه، بل جمعه الفيروزآبادي، ونسبه إليه، معتمداً في ذالك على رواية واهية، هي رواية محمد بن مروان السدي عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذه سلسلة الكذب كما قيل.

رابعاً: أقوال التابعين:

التابعون هم الذين التقوا بصحابة رسول ﷺ، وأخذوا منهم تراث النبوة من القرآن وتفسيره وعلومه، ومن الحديث، وسيرة الرسول ﷺ، إذ من المعلوم أن كبار الصحابة، وأوعية العلم منهم أسسوا مدارس للتفسير، في مكة أسس الصحابي الجليل ابن عباس مدرسة، وقد تخرج منها كبار التابعين الذين يعدون رواد هذه المدرسة من أمثال سعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، وطاووس بن كيسان، وعكرمه مولى ابن عباس، وأبو الشعثاء جابر بن زيد، وكذلك تأسست مدرسة تفسيرية أخرى في الكوفه على يد الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود و تتلمذ عليه كبار التابعين و تخرجوا من مدرسته، منهم: زر بن حبيش، وأبو عبد الرحمن السُّلَمي، وعبيد بن نضلة، وعلقمة بن قيس، وعبيدة بن عمر السلماني وعامر الشعبي، كما تأسست مدرسة ثالثة في التفسير على يد الصحابي الجليل أُبيّ بن كعب، وكان من روادها كبار التابعين من أمثال أبي العالية الرباحي، و سعيد بن المسيب، ومحمد بن كعب القرظي، وزيد بن أسلم. فهؤلاء يشكلون كبار التابعين ورؤوسهم، قد نهلوا من أعلام الصحابة ومفسريهم التفسير والحديث وغيرهما. وقد برزوا في التفسير، ولهم أقوالهم فيه، حيث توسعت دائرة التفسير في عهدهم أكثر من ذي قبل، بالنظر إلى توسع رقعة الدولة الإسلامية، وحاجة المسلمين إلى مزيد من التفسير لكلام الله العزيز.

ولذلك اختلف أنظار العلماء فيما بعد في حكم الأخذ بتفسيرهم، يقول الشيخ عبدالعظيم الزرقاني: أما ما ينقل عن التابعين ففيه خلاف بين العلماء: منهم من اعتبره من المأثور، لأنهم تلقوه من الصحابة غالباً، ومنهم من قال: إنه من التفسير بالرأي[1] أما الدكتور أبو شهبه فقد ذهب في كتابه "الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير" إلى أن التفسير بالمأثور يشمل المنقول عن الله تعالى في القرآن، والمنقول عن النبي ﷺ، والمنقول عن الصحابة ﷺ، والمنقول عن

[1] **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ج ٢ص١٢

التابعين رحمهم الله تعالى[1].

أما أنا، فأرى أن ما جاء من التابعين في التفسير ينظر إليه، فإن كان مما يتعلق بأسباب النزول وبصيغة صريحة في السببية، أو إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه يجب الأخذ به، و أما إن لم يكن كذلك فأرى الاسترشاد به وعدم إهماله، لأن التابعين هم من القرون الثلاثه المفضلة، وأقرب إلى عهد الرسول وعايشوا الصحابة، واطلعوا بذلك على مالم يطلع عليه من جاؤا بعدهم، وكان عندهم من التقوى والورع والعلم والإخلاص لدينهم ما يحول بينهم وبين أن يقولوا في القرآن بغير علم، والله أعلم.

يقول الشيخ ابن تيمية: من التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها، ولهذا قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك، ولهذا أيضاً اعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري، وقد يتكلمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلمون في بعض السنن بالاستنباط والاستدلال[2].

هذه المصادر هي التي يجب أن تعتمد في تفسير كلام الله تعالى في كل زمان، وبدونها لاشك في وقوع مفسر القرآن في أخطاء التأويل، بل في تحريف كلام الله تحريفاً معنوياً، فكيف يهتدي المفسر إلى بيان مراد الله تعالى من كلامه إذا لم يستعن بالقرآن نفسه، أو بالسنة النبوية التي تحل من القرآن محل الشرح والبيان؟! أو كيف يهتدي إلى إزالة الغموض والإشكالية من تفسير الآية إن لم يستعن بمعرفة سبب نزولها؟! أو لم يستعن بمعرفة الناسخ والمنسوخ منه في تفسيره؟! إنه لأمر عجيب أن نسمع من المتطفلين أدعياء البحث العلمي، دعوتهم إلى إلغاء التراث التفسيري، وعدم الاعتماد عليه في تفسير كلام الله تعالى! إنهم يبتغون من وراء دعوتهم هذه ليّ أعناق نصوص القرآن وتفسيرها تفسيراً تعسفياً يتمشى مع أهوائهم وشهواتهم، وينسجم مع الواقع الفاسد إرضاء لجهات تدفعهم إلى هذا الميدان بغية النيل من الإسلام عقيدة وشريعة، لكن هيهات هيهات أن يتحقق لهم ذلك مادام هناك إسلام ومسلمون.

---

[1] الدكتور مصطفى مسلم، **مناهج المفسرين**، من منشورات جمعية علماء كردستان، ١٤١٤هـ، ص٢٣

[2] **مقدمة في أصول التفسير**، ص٧٥-٧٦

ونحن عندما ندعو إلى التمسك بهذه الثوابت، والضوابط في تفسير الكلام، لا ندعو إلى الجمود عليها، وعدم التوسع في تفسير القرآن الكريم، بل ندعو إلى استخدام مختلف الوسائل والمناهج التي من شأنها أن تضيف المزيد من الكشف عن هِدَايَات القرآن، وأوجه إعجازه فقد شاء الله تعالى أن يترل القرآن بلفظه المخصوص من عنده، ليبقى على مر الأيام والعصور محط أنظار العلماء والباحثين لكشف المزيد من اسراره وحكمه وأحكامه وأوجه إعجازه، وليبقى حجةً على الناس جميعاً متحدياً إياهم أن يأتوا بمثله، وهذا ماحصل ففي كل زمان نجد من يكتشف منه ما لم يكتشفه السابقون، ولذا قيل خير مفسر للقرآن الزمان.

وهذا كله يدخل في دائرة التفسير المحمود، يقول الشيخ الرزقاني: تفسير الصحابة والتابعين، وتفسير الذين اعتمدوا على أقوال الصحابة والتابعين بالأسانيد الصحيحة، وتفسير أهل الرأي الموفق الذين جمعوا بين المأثور الصحيح، وبين آرائهم العلمية المعتدلة كل هذه الثلاثة من التفسير المحمود، ويغلب هذا النوع الثالث في عصرنا الحاضر، إذ تجمع التفاسير لدينا بين معان مأثورة، ومعان توسع أصحابها في ذكرها عن طريق الرأي والاجتهاد المعتمد على العلم والاعتدال[1].

فالتفسير بالمأثور الذي توافرت الأدلة على صحته وقبوله لا يمكن لأحد رده، ولا يجوز إهماله، وإغفاله إذ هو من أقوى العوامل على الاهتداء بالقران الكريم، وكذا التفسير بالرأي والاجتهاد القائم على العلم والاعتدال لا يمكن رده، وإنما يرد التفسير بالرأي إذا كان قائماً على الهوى، مصطدماً مع المأثور الصحيح، وأصول العقيدة والشريعة كتفاسير الفرق المبتدعة التي ظهرت في التاريخ الإسلامي، وكتلك التفاسير التي ظهرت في عصرنا لأناس لا يحملون من الإسلام إلا الاسم، يهدفون إلى تخريب عقيدة المسلمين وشريعتهم من خلالها.

يعيد الشيخ ابن تيمية أخطاء أصحاب تلك التفاسير إلى أمرين:

١- أن يعتقدوا معاني وأفكاراً، ثم يريدون حمل ألفاظ القرآن عليها، وبذلك يكونون مراعين للمعاني التي رأوها واعتقدوها، من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالات والبيان، فلا يخلوا أمرهم إما أن يسلبوا لفظ القرآن مادل عليه، وأريد به، وإما أن يحملوا لفظه ما لم يدل عليه، و لم يرد به، وفي كلا الحالين قد يكون ماقصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً،

[1] عبد العظيم الزرقاني، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ج٢ص٣٦.

فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول، فالذين أخطأوا في الدليل والمدلول، مثل طوائف من أهل البدع اعتقدوا مذهباً يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط الذين لا يجتمعون على ضلاله كسلف الأمة وأئمتها، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم، تارة يستدلون بآيات على مذهبهم، ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلام عن مواضعه، ومن هؤلاء الفرق المنحرفة كالخوارج، والروافض، والجهمية، والمعتزلة، والقدرية، والمرجئة، مثل هؤلاء الذين يعتقدون رأياً، ثم يحملون ألفاظ القرآن عليه، ليس لهم سلف من الصحابة والتابعين، ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم.

٢- أن يفسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به! فهؤلاء راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز أن يريد به العربي من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به، وسياق الكلام[1].

مخطط إجمالي للثوابت المنهجية والضوابط في تفسير القرآن الكريم بالرأي:

المفسر برأيه لا بد أن يلّم بكل العلوم التي هي أدوات ووسائل لفهم كتاب الله تعالى، والكشف عن أسراره وحكمه، واستنباط أحكامه، كما لابد للمفسر أن يطلب المعنى أولاً من كتاب الله، لأن الله أعلم بمراده من كلامه، وإن لم يجده، طلبه من السنة، لأنها شارحته وموضحته، فإن أعياه ذلك رجع إلى أقوال الصحابة، لأنهم أدرى بكتاب الله وأعلم بمعانيه، لما اختصوا به من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، ولاحتمال أن يكونوا قد سمعوا ما قالوه في التفسير من الرسول ﷺ فإن لم يعثر على أقوالهم في ذلك فلا بأس بأن يسترشد بأقوال كبار التابعين الذين أخذوا العلم من الصحابة، وتخرجوا من مدارسهم، لأنهم اطلعوا على ما لم يطلع عليه من جاؤوا بعدهم، ولأنهم من القرن الثاني من القرون الثلاثة المفضلة، ولما هم عليه من علم وورع، وإخلاص لدينهم، وكل ذلك مما يبعث على الاطمئنان من أنهم لا يقدمون على القول في القرآن بغير علم.

أما إن لم يظفر المفسر بشي في تلك المصادر الأولى للتفسير، فليس عليه بعد ذلك إلاّ أن يُعمل عقله، ويبذل جهده في الكشف عن مراد الله تعالى مبتعداً عن الأمور التي يجب عليه أن يتجنبها في تفسيره، وهي:

[1] ابن تيمية، **مقدمة في أصول التفسير**، ص٩٦ – ٩٧ بتصرف.

أ- الإقدام على بيان مراد الله تعالى من كلامه مع الجهالة بقوانين اللغة وأساليبها، وأصول الشريعة وقوانينها، وبدون أن يحصل العلوم التي لا يجوز التفسير إلا بها، والتي سبق ذكرها.

ب- الخوض فيما استأثر الله بعلمه، وذلك كالمتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، فليس للمفسر الحق في تفسير الغيب بعد أن جعله تعالى سراً من أسراره محجوباً عن عباده.

ج- السير في تفسيره مع الهوى والاستحسان، فلا يفسر بهواه وشهوته، ولا يرجح باستحسانه.

د- ولا يفسر تفسيراً يقرر فيه مذهباً فاسداً أو فكراً خاطئاً، بأن يجعل المذهب أو الفكر أصلاً، والتفسير تابعاً، فيحتال في التأويل متعسفاً حتى يصرفه إلى عقيدته، ويرده إلى مذهبه بأي طريق أمكن، وإن كان غاية في البعد والغرابة، كما هو حال المنتمين إلى الفرق المبتدعة المنحرفة.

ه- التفسير مع الجزم بأن مراد الله كذا وكذا من غير دليل، وهذا منهي عنه شرعاً لقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴿١٦٨﴾إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاء وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٦٨-١٦٩].

وعلى المفسر بعد ذلك أن ينهج منهجاً يراعي فيه القواعد الآتية بحيث لا يحيد عنها، ولا يخرج عن دائرتها، وهذه القواعد هي:

١- مطابقة التفسير للآية المفسَّرة من غير نقص لما يحتاج إليه في إيضاح المعنى، ولا زيادة لا تليق بالغرض، ولا تناسب المقام، مع الاحتراز من كون التفسير فيه زيغ عن المعنى، وعدول عن المراد، والابتعاد عن ذكر ما لا يعرفه الناس، قال علي بن أبي طالب ﷺ: "حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتحبون أن يُكذّبَ اللهُ ورسولهُ""[1].

٢- مراعاة المعنى الحقيقي، والمعنى المجازي في التفسير، فلعلّ المراد المعنى المجازي فيُحمل الكلام على المعنى الحقيقي أو العكس.

٣- مراعاة التأليف، والغرض الذي سيق له الكلام، والمؤاخاة بين المفردات.

[1] صحيح البخاري، **كتاب العلم** ، ج١ ص٤١

٤- مراعاة التناسب بين الآيات، فيبين وجه المناسبة، ويربط بين السابقة واللاحقة من آيات القرآن، حتى يوضح بذلك أن القرآن لا تفكك فيه، وإنما هو آيات يأخذ بعضها برقاب بعض كالحلقات المتراصة.

٥- الاستعانة بأسباب النزول الواردة في الروايات الصحيحة لفهم الآية، وإزالة الغموض والإشكالية في تفسيرها، ولمعرفة سبب النزول أهمية في الوقوف على معرفة المراد من الآية، وقد لا يتعين ولا يتضح المراد منها إلا بالوقوف عليه، يقول الواحدي عن أسباب النُّزول: "هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية، وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها"[١]. ويقول ابن دقيق العيد: "بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن"[٢]. ويقول ابن تيمية: "معرفة سبب النزول يعين على فهم المعنى، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسَبَب"[٣]. ويقول الشيخ أبو الفتح القشيري: "بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمر قد تحصل للصحابة بقرائن تحتفّ بالقضايا"[٤]. ويقول الإمام الشاطبي: "إن معرفة أسباب النزول لازمة لمن أراد علم القرآن..."[٥]. أما ابن عاشور فيقول: إن من أسباب النزول ما يبين مجملات، ويدفع متشابهات مثل قوله تعالى: ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ [المائدة:٤٤]، فإذا ظن أحد أن «من» للشرط أشكل عليه كيف يكون الجور في الحكم كفراً؟ ثم إذا علم أن سبب النزول هم النصارى علم أن «من» موصولة، وعلم أن الذين تركوا الحكم بالإنجيل لا يُتعجب منهم أن يكفروا بمحمد[٦].فهذه الأقوال لهؤلاء العلماء إنما تؤصل العلاقة الوثيقة بين علم التفسير وعلم أسباب النزول، وقد تركت ذكر الأمثلة التطبيقية على هذه الحقيقة مخافة الإطالة.

---

[١] الواحدي علي بن أحمد النيسابوري، **أسباب النُّزول**، بيروت: عالم الكتب، ص٨.

[٢] السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج١ ص٢٨.

[٣] **مقدمة في أصول التفسير** ص٨١.

[٤] الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبي الفضل في القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، ٢٢/١.

[٥] الشاطبي، **الموافقات**، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ج٣ ص٣٤٧.

[٦] محمد الطاهر بن عاشور، **التحرير والتنوير، المعروف بتفسير ابن عاشور**، الطبعة الأولى،١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، مؤسسة التاريخ، لبنان، بيروت، ج١ المقدمة ص٤٧ – ٤٨.

٦- بيان المناسبة بين الآية وسابقتها قبل الدخول في شرح الآية، ثم البدء بما يتعلق بالألفاظ المفردة من اللغة، والصرف، والاشتقاق، ثم يتكلم عليها بحسب التركيب فيبدأ بالإعراب، ثم ما يتعلق بالمعاني، والبيان، ثم البديع، ثم يبين المعنى المراد، ولا ينسى ذكر القراءات الواردة خاصة إذا اختلف المعنى والحكم باختلاف القراءات، ثم يستنبط ما يمكن استنباطه من الآية في حدود القوانين الشرعية.

٧- على المفسر أن يتجنب ادعاء التكرار في القرآن بدون فائدة ما أمكن، نقل السيوطي عن بعض العلماء أنه قال: "مما يدفع توهم التكرار في عطف المترادفين نحو: ﴿**لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ**﴾ [المدثر: ٢٨]، و﴿**صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ**﴾ [البقرة:١٥٧]، وأشباه ذلك أن يعتقد أن مجموع المترادفين يحصّل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإن التركيب يحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الألفاظ"[١] وعلى المفسر أيضاً أن يتجنب كل ما يُعتبر من قبيل الحشو في التفسير كالخوض في ذكر علل النحو وخلافات النحويين، ودلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل مسائل الفقه، ودلائل مسائل أصول الدين، فإن كل ذلك مقرر في مؤلفات هذه العلوم. وإنما يؤخذ ذلك مسلماً في علم التفسير دون الاستدلال عليه.

٨- على المفسر بعد كل هذا أن يكون يقظاً، فطناً عليماً بقانون الترجيح إذا ما كانت الآية محتملة لأكثر من وجه، أمكنه أن يرجحه ويختار، وأضبط كلمة وردت عن العلماء في بيان قانون الترجيح، هي الكلمة التي نقلها السيوطي في الإتقان عن الزركشي حيث قال الزركشي: "كل لفظ احتمل معنيين فصاعداً هو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي، فإن كان أحد المعنيين أظهر، وجب الحمل عليه، إلا أن يقوم الدليل على أن المراد هو المعنى الخفي، وإن تساويا، والاستعمال فيهما حقيقة، لكن أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية، وفي الآخر شرعية، فالحمل على الشرعية أولى، إلا أن يدل الدليل على إرادة اللغوية، كما في قوله تعالى: ﴿**وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [التوبة: ١٠٣] .... ولو كان في أحدهما عرفية، والآخر لغوية، فالحمل على

[١] **الإتقان في علوم القرآن**، ج٢ ص١٨٥.

العرفية، وإن اتفقا في ذلك أيضاً، فإن تنافى اجتماعهما، و لم يمكن إرادتهما باللفظ الواحد، كالقُرء للحيض والطهر، اجتهد في المراد منهما بالأمارات الدالة عليه، فما ظنه فهو مراد الله في حقه، وإن لم يظهر له شيء، فهل يتخير في الحمل على أيهما شاء؟ أو يأخذ بالأغلظ حكماً؟ أو بالأخف؟ أقوال. وإن لم يتنافيا وجب الحمل عليها عند المحققين، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة، إلا إن دلّ دليل على إرادة أحدهما"[1].

وفي الختام نقول: إن هناك ثوابت ينبغي لمن يفسر بالرأي أن يعتمد ها، وضوابط يجب أن يتقيد بها، وشروطاً لابد له من أن يوفرها حتى يحق له أن يفسر كلام الله تعالى، وأن يكون تفسيره محموداً، وسعيه في هذا الميدان مشكوراً، وأجره عند ربه مأمولاً، وأما إن أقدم على التفسير وهو لا يملك من الوسائل أدناها، ولا يعتمد على تلك الثوابت والضوابط التي سبق شرحها في هذه الدراسة، واتبع في تفسيره هواه فهو ممن يشملهم قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ {١٦٨} إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاء وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٦٨-١٦٩]، وممن ورد الوعيد في حقهم في الحديث المروي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»[2].

كما روي عنه أيضاً أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»[3]، لماذا أخطأ وقد أصاب؟ لأنه لم يسلك الطريق الصحيح لتفسير القرآن، وهو أن يكون مفسره مفسراً برأي مستند إلى علم لا إلى هوى النفس فقط. والله أعلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

[1] **الإتقان**، ج٢ ص١٨٢.

[2] ابن تيمية، **مقدمة في أصول التفسير**، ص١٠٩، وإن كان هذا الحديث قد ضعفه بعض إلا أنه صالح للاحتجاج به في هذا الباب حيث روايته من عدة طرق جعلته يرتفع من درجة الضعيف إلى درجة الحسن.

[3] المصدر السابق الصفحة نفسها.

المراجع

١- ابن تيمية، **مقدمة في أصول التفسير**، تحقيق أبي حذيفة إبراهيم بن محمد، دار المؤيد، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢- ابن الصلاح، **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، دار الفكر.

٣- ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، مؤسسة التاريخ، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٤- ابن عبد البر القرطبي، **جامع بيان العلم وفضله**، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة العاصمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

٥- ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٦- أحمد بن حنبل، **مسند الإمام أحمد**، دار صادر.

٧- البخاري، **الإمام البخاري**، الجامع الصحيح، دار النشر، المكتبة الإسلامية.

٨- الترمذي، **الجامع الصحيح**، دار الفكر.

٩- الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، الجمعية العثمانية، ١٣٥٧هـ.

١٠- الذهبي الدكتور محمد حسين، **التفسير والمفسرون**، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة السابعة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١١- الزرقاني، الشيخ عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، طبعة جديده منضدة منقحة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

١٢- الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبي الفضل، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

١٣- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم، دار الكتب العلميه بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٤- الشاطبي، **الموافقات**، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.

١٥- مسلم، **الجامع الصحيح**، دار الفكر.

١٦- د. مصطفى مسلم، **مناهج المفسرين**، من منشورات جمعية علماء كردستان، ١٤١٤هـ.

١٧- النيسابوري، علي بن أحمد، **أسباب النُّزول**، بيروت، عالم الكتب.